المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2019

تقرير حول المقاصة

تقريـر حـول المقـاصـــة

الفهـــرس

مقدمة	**1**
الفصل الأول : تطور وإصلاح المقاصة بالمغرب	**2**
I.1. تطور وإصلاح دعم المواد النفطية	2
I.2. تطور وإصلاح دعم المواد الغذائية	3
الفصل الثاني : وضعية المقاصة	**5**
II .1. دعم غاز البوتان	5
II .1.1. وضعية السوق العالمي للمواد النفطية	5
II .1.2. كلفة دعم غاز البوتان	7
II .2. دعم مادة السكر	9
II.2.1. وضعية السوق العالمي للسكر	9
II.2.2. وضعية السلسلة الوطنية للسكر	10
II.2.3. نفقات دعم السكر	13
II.3. دعم القمح اللين ودقيق القمح اللين	14
II.3.1. وضعية السوق العالمي للحبوب	14
II.3.2. وضعية السوق الوطني للحبوب	16
II.3.3. نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين والقمح اللين	20
الفصل الثالث : الوضع الحالي للمقاصة في سنة 2018 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019	**21**
III.1. الوضع الحالي في سنة 2018	21
III.1.1. الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2018	21
III.1.2. تكلفة المقاصة إلى متم شهر يوليو 2018	21
III.2. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019	21

مقدمــة

يهدف إصلاح نظام المقاصة إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما من جهة، المساهمة في إعادة التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد، ومن جهة أخرى، الانتقال من نظام مساعدة اجتماعية جد مكلف وغير مستهدف إلى نظام مساعدة جديد أكثر إنصافا يمكن من تحسين فعالية ونجاعة تدخل الدولة في هذا المجال.

وقد مكن تحرير أسعار المواد النفطية السائلة، التي كانت تمثل أكثر من 60% من نفقات المقاصة، من توفير هوامش مالية مهمة ورؤية واضحة ساهمت بشكل كبير في تعزيز برامج الدعم الاجتماعية (برنامج تيسير ونظام المساعدة الطبية راميد وبرنامج دعم النساء الأرامل...).

ووفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018، ستعرف السياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية إعادة هيكلة معمقة وفق منهجية تشاركية لتحسين مردوديتها. وتعمل الحكومة حاليا بشراكة مع البنك الدولي على إعداد السجل الاجتماعي الموحد الذي سيشكل قاعدة معلوماتية شاملة ستمكن من تسجيل وتوحيد معطيات البرامج الاجتماعية لاستهداف أفضل للفئات المؤهلة.

وفي انتظار تفعيل هذا السجل، ستستمر الدولة في دعم أسعار غاز البوطان والسكر وحصيص من الدقيق الوطني للقمح اللين .

يتناول هذا التقرير إنجازات المقاصة في سنة 2017 ومعطيات المقاصة إلى متم شهر شتنبر 2018.

الفصل الأول: تطور وإصلاح الدعم بالمغرب

1.I. تطور وإصلاح دعم المواد النفطية

عند تحرير القطاع النفطي في سنة 1995، تمت مقايسة أسعار المحروقات السائلة بنظيرتها في السوق الدولية، مع إبقاء سعر غاز البوتان ثابتا إلى هذا اليوم، و ذلك بدعم الفارق المسجل بالنسبة لسعر تكافؤ الواردات من الغاز.

ونظرا لارتفاع الأسعار النفطية في السوق الدولية في سنة 2000، تم توقيف العمل بنظام المقايسة حيث تحملت الدولة فارق السعر بين السوق العالمية والسوق الداخلية عن طريق صندوق المقاصة.

ومع تواصل ارتفاعات الأسعار النفطية العالمية، قامت الحكومة بعكس جزء من هذه الارتفاعات على الأسعار الداخلية منذ سنة 2004، حيث خلال الفترة 2004-2012، انتقل ثمن البنزين من 9,05 إلى 12,18 درهم للتر، والغازوال من 7 إلى 8,15 درهم للتر، والفيول من 2,3 ألف درهم للطن إلى4,67 ألف درهم للطن.

وعلى إثر الارتفاع الحاد الذي شهدته الأسعار العالمية خلال سنتي 2011 و2012، بلغت أسعار تكلفة المواد النفطية مستويات قياسية وأصبحت تقلباتها تأثر بشكل أكبر على ميزانية الدولة. وبذلك في شهر شتنبر 2013، تم استبدال المراجعات الظرفية للأسعار بنظام مقايسة جزئي وأوتوماتيكي بالنسبة للبنزين والغازوال والفيول رقم 2، وذلك بتحديد مستويات دعم كل مادة (0,80 درهم للتر بالنسبة للبنزين و2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال و930 درهم للطن بالنسبة للفيول) مع عكس الفارق على ثمن البيع سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

وقد تم رفع الدعم عن المحروقات بشكل تدريجي إلى نهاية سنة 2014، وأصبحت بذلك أسعار هذه المواد مقايسة كليا مع نظيرتها بالسوق الدولي. وفي سنة 2015، وبعد تحديد فترة انتقالية تراوحت بين شهري يناير ونونبر، والتي تمت خلالها المصادقة على أسعار الوقود كمرحلة تهييئية، تم تحرير هذه المواد بصفة نهائية منذ فاتح ديسمبر 2015، حيث أصبحت تحدد أسعارها طبقا لوضعية السوق من حيث العرض والطلب.

في سنة 2016، وفيما يخص غاز البوتان، تم حذف نظام التسوية المتعلقة باستيراد هذه المادة، وذلك بإدماج هذه التكاليف بشكل جزافي في بنية الأسعار، التي تمت مراجعتها مع حذف البنود المتعلقة بتمويل المخزون والنقل بالجملة. وغير هذه التعديلات التي تهم بنية سعر البوتان، فلم يحدث أي تغيير بخصوص ثمن بيع هذه المادة.

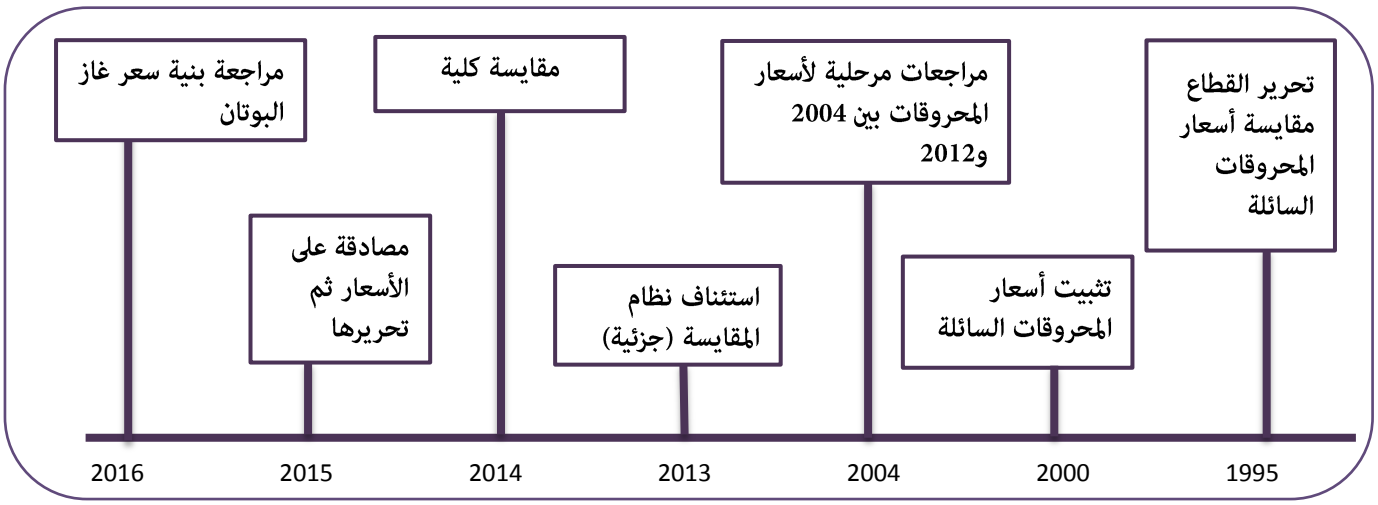

2.I. تطور وإصلاح دعم المواد الغذائية

1.2.I.وضعية تطور وإصلاح دعم مادة السكر

تم تحرير واردات السكر والمنتجات الزراعية بشكل عام في سنة 1996، مع تأسيس حماية عند الاستيراد ودعم جزافي للكميات المستهلكة من السكر.

وقد انتقل الدعم الجزافي للسكر المكرر من 2140 درهم للطن مع احتساب الرسوم إلى 2847 درهم للطن إثر تحمل ميزانية الدولة أثر إعادة تقييم الزراعات السكرية في سنتي 2012 و2013. ونذكر أنه من أجل تشجيع الإنتاج الوطني للسكر وضمان ثمن محفز بالنسبة للمنتجين، تم رفع ثمن بيع الشمندر وقصب السكر بـ 45 و25 درهم للطن في سنة 2012 و35 و25 درهم للطن في سنة 2013.

إضافة إلى ذلك، تخضع واردات السكر الخام والسكر المكرر (المسحوق والمقطع) لرسوم لجمركية محددة على التوالي في 35% و(42% و47%) من ثمن التكلفة والشحن. وتعتبر التسعيرة الجمركية للسكر أداة لحماية الإنتاج الوطني من خلال السعر المستهدف المحدد حاليا في 5335 درهم للطن بالنسبة للسكر الخام. أما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فيخضع السكر المكرر لضريبة منخفضة بنسبة 7% قابلة للاسترجاع.

في سنة 1999، تم استرجاع الإعانة الجزافية من بعض الصناعات غير المخصصة للتصدير مثل الحلويات وقطاع المشروبات الغازية وغير الغازية. وفي سنة 2007، وقصد الحفاظ على القدرة التنافسية لبعض الصناعات الوطنية، تم التخلي عن هذا الاسترجاع باستثناء قطاع صناعة المشروبات الغازية وغير الغازية التي يسترجع منها نصف قيمة الدعم.

ومع ارتفاع الأسعار الدولية، ومن أجل الحفاظ على ثمن وطني ثابت للسكر المكرر وفصله عن التقلبات السوق العالمية، تم تأسيس منحة عند استيراد السكر الخام تمكن من خفض ثمن استيراد السكر الخام إلى مستوى الثمن المرجعي (المحدد حاليا في 5335 درهم للطن مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35% من ثمن التكلفة والشحن). وعلى العكس، عندما تكون الأسعار منخفضة، يكون استرجاع لفائدة الدولة وذلك لرفع ثمن الاستيراد إلى مستوى الثمن المرجعي.

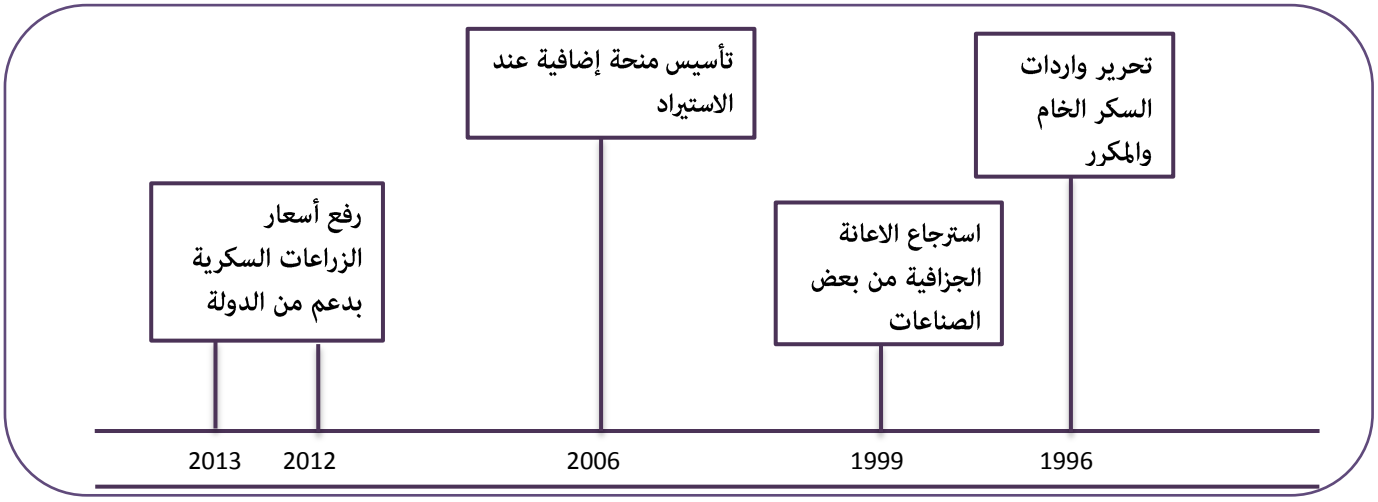

I.1.2.وضعية تطور وإصلاح دعم مادة القمح اللين

حررت واردات القمح اللين في سنة 1996 مع وضع سعر مستهدف عند الاستيراد من أجل حماية الإنتاج المحلي. وفي سنة 2007، تم تأسيس نظام التعويض عند الاستيراد، والذي يتم تفعيله عندما تعرف الأسعار العالمية للقمح ارتفاعا مهما إذ يمكن من التحكم في سعر دخول القمح إلى التراب الوطني، وبذلك التحكم في الثمن الداخلي لدقيق القمح اللين.

وفي إطار ترشيد النفقات العامة، تم تقليص وإعادة توزيع حصيص الدقيق المدعم مع استثناء الأقاليم الجنوبية والمناطق المعزولة والمندرجة في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات القروية، وذلك على أساس نسبة الفقر.

وفي إطار إصلاح نظام المقاصة، توالت مراجعات الحصيص من 10 إلى 9 مليون قنطار في سنة 2009، ثم إلى 8,5 مليون قنطار في سنة 2013، ثم إلى 7,5 مليون قنطار في سنة 2015 ثم إلى 6,5 مليون قنطار في سنة 2016.

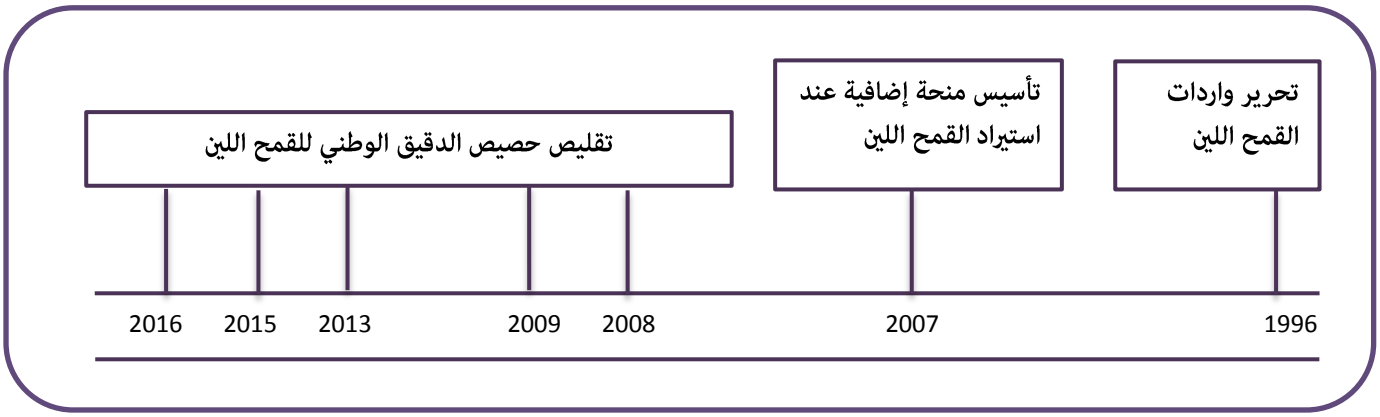

الفصل الثاني: وضعية المقاصة

II.1. دعم غاز البوتان

II.1.1.وضعية السوق العالمي للمواد النفطية

سجل السعر المتوسط للنفط الخام وتيرة تصاعدية خلال الفترة يناير-شتنبر 2018، حيث بلغ 72,3 دولار للبرميل مقابل 52,1 دولار للبرميل بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية، و54,5 دولار للبرميل بالنسبة لسنة 2017. ويرجع هذا الارتفاع حسب المحللين إلى الانقطاعات غير المتوقعة في الساحل الأمريكي لخليج المكسيك، وفي بحر الشمال وليبيا والفينزويلا. كما يرجع ذلك إلى تمديد اتفاق دول "الأوبك" بخصوص أهداف الإنتاج وإلى التوترات الجيوسياسية وأيضا تقلص النمو على المستوى الدولي. ونسجل كذلك أن التوترات التجارية بين مجموعة من الدول وانخفاض الليرة التركية قد شكلت مناخا من الاضطراب بخصوص أسعار المواد النفطية.

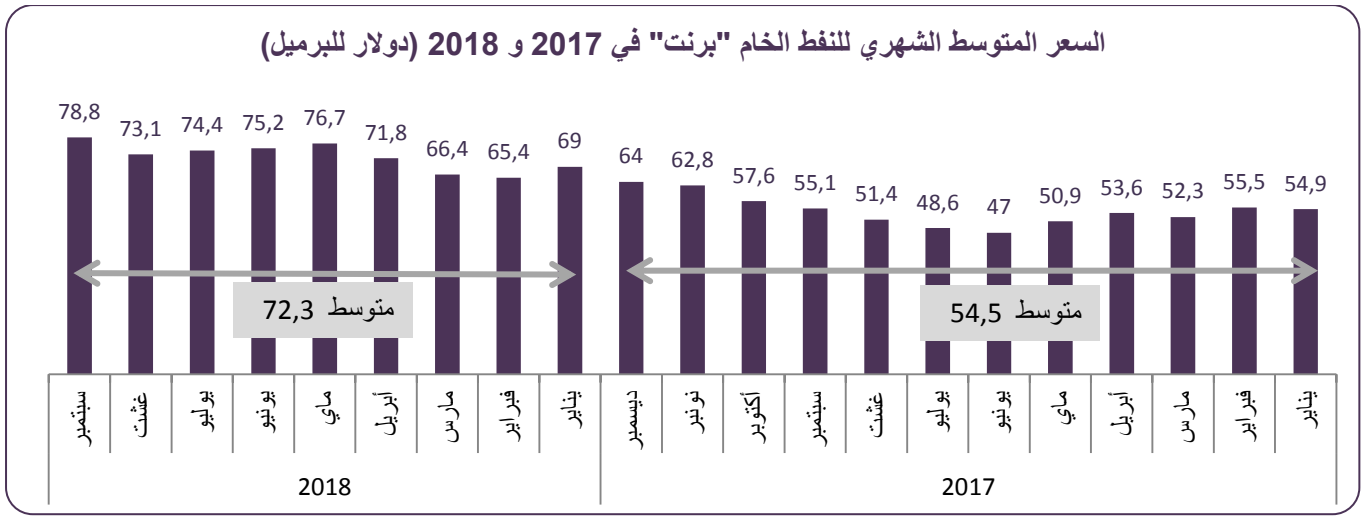

(المصدر: *Bloomberg*)

بالنسبة لغاز البوتان، سجل سعره المتوسط بـ 533 دولار للطن إلى نهاية شهر شتنبر 2018 مقابل 441 دولار للطن خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي بزيادة 92 دولار للطن، وحيث بلغ 467 دولار للطن في سنة 2017.

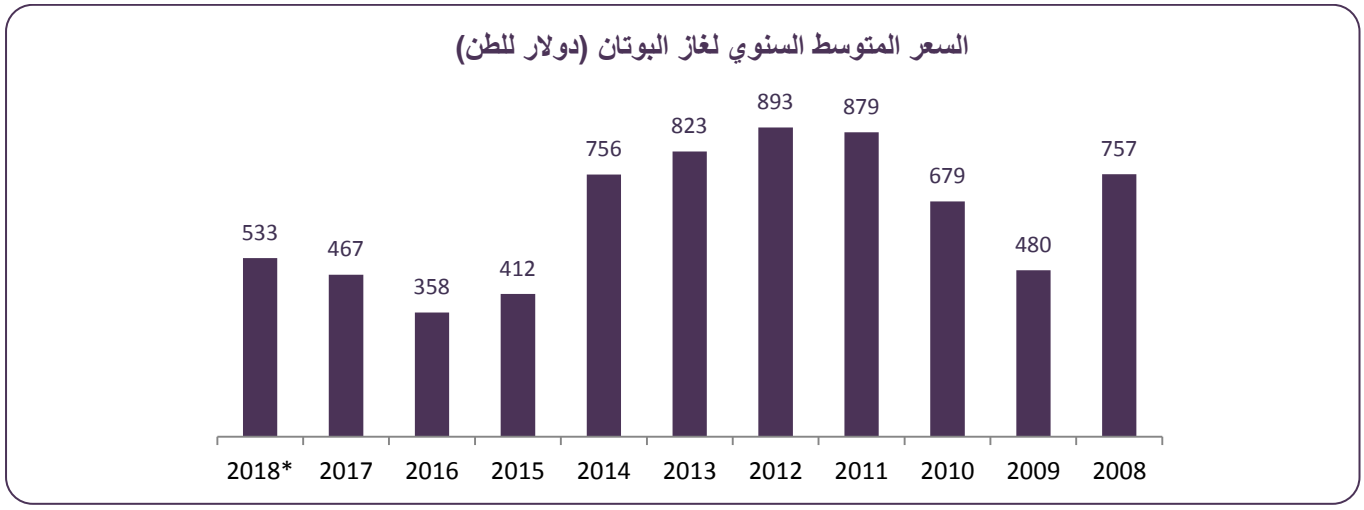

*إلى متم شهر شتنبر (المصدر: *Platt's*)

ارتفع سعر غاز البوتان منذ شهر غشت 2017. ونذكر أن مؤشر أسعار الغاز الطبيعي ارتفع بنسبة 45% بين غشت 2017 وفبراير 2018 بسبب عوامل موسمية والطلب القوي على الغاز الطبيعي المسال من طرف الصين بعدما حدت الحكومة الصينية من استخدام الفحم للحد من تلوث الهواء، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وقد عرف سعر غاز البوتان تقلبات هامة خلال الفترة يناير-شتنبر 2018، حيث تذبذب في نطاق 438 إلى 657 دولار للطن، مسجلا سعر متوسط 533 دولار للطن.

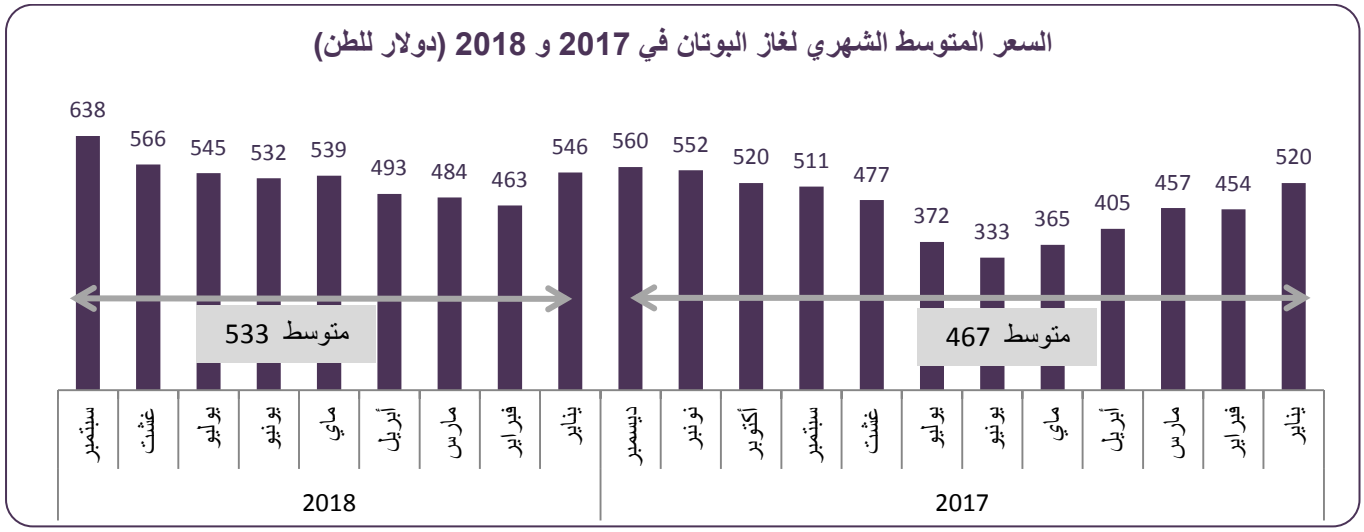

(المصدر: *Platt's*)

عرف سعر صرف الدولار اتجاها معاكسا لسعر النفط الخام. فقد انخفض من 9,72 درهم لدولار في سنة 2017 إلى 9,34 درهم للدولار إلى نهاية شتنبر 2018. ونميز مرحلة أولى استقر فيها سعر الدولار في أكثر من 10 دراهم للدولار خلال أربع أشهر الأولى من سنة 2017، تليها مرحلة انخفاض بين شهري ماي وغشت، تم استقرار نسبي بين 9,20 و9,50 درهم للدولار ابتداء من غشت من سنة 2017. وقد سجلت أدنى المستويات خلال أربع الأشهر الأولى من سنة 2018 بحوالي 9,20 درهم للدولار.

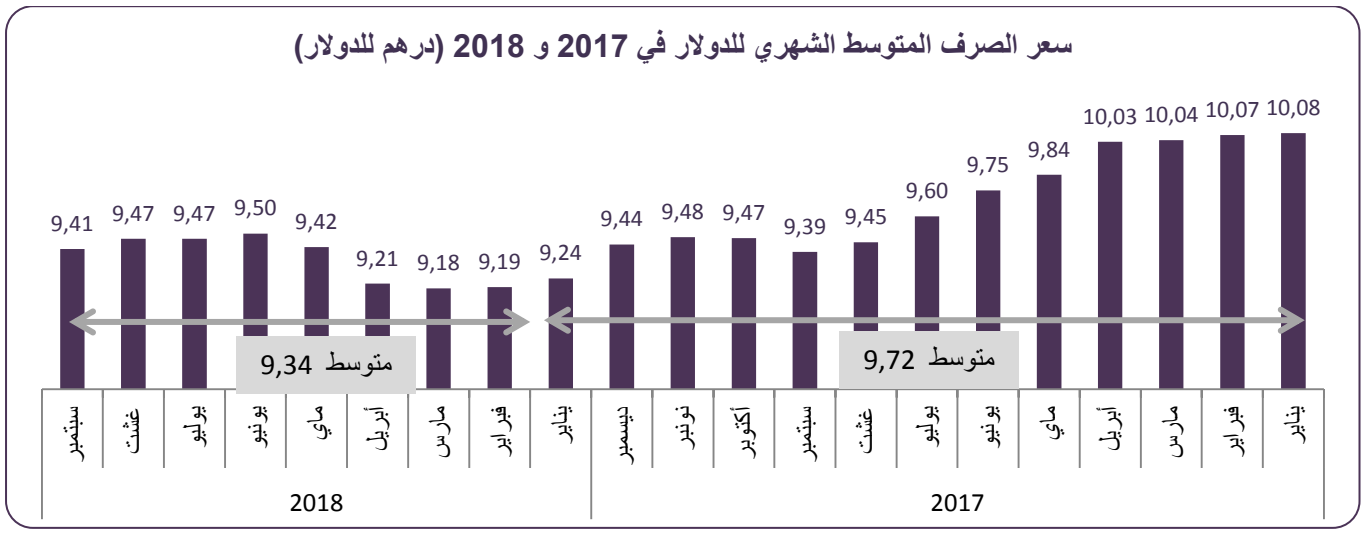

(المصدر: بنك المغرب)

2.1.II. كلفة دعم غاز البوتان

+ نسبة دعم غاز البوتان

انتقلت نسبة دعم غاز البوتان من 4027 درهما للطن في سنة 2017، أي ما يعادل 48 درهما للقنينة من فئة 12 كلغ و12 درهما للقنينة من فئة 3 كلغ، إلى 4672 درهما للطن في سنة 2018 (الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر) أي ما يعادل 56 درهما لقنينة 12 كلغ و14 درهما لقنينة 3 كلغ. كما يتبين أن نسبة الدعم عرفت ارتفاعا مهما منذ سنة 2016 حيث انتقلت من 37 إلى 56 درهما للقنينة من فئة 12 كلغ .ويبين المبيان أسفله تطور نسبة دعم غاز البوتان خلال الفترة 2008-2018.

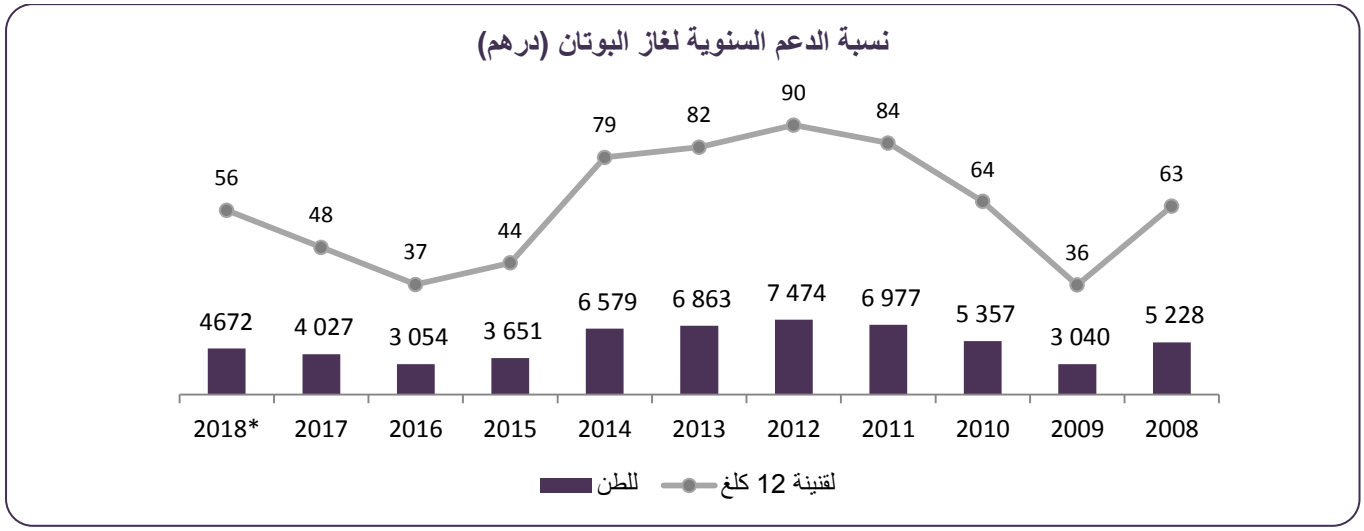

(المصدر : بنيات أسعار غاز البوتان)

جدول يبين حصة الدعم في تكلفة غاز البوتان

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
سعر التكلفة الحقيقي (درهم للقنينة)	103	76	104	124	130	122	119	84	73	88	96
حصة الدعم (%)	61%	48%	62%	68%	69%	67%	66%	52%	45%	55%	58%
حصة ثمن البيع (%)	39%	52%	38%	32%	31%	33%	34%	48%	55%	45%	42%

*إلى متم شهر شتنبر

+الاستهلاك الوطني لغاز البوتان

يرتفع الاستهلاك السنوي لغاز البوتان بشكل مستمر. فقد سجل 2,34 مليون طنا في سنة 2017 مقابل 2,26 مليون طنا في سنة 2016، أي بزيادة 3,3%. ونذكر من خلال المبيان أسفله تطور استهلاك غاز البوتان منذ سنة 2002 حيث كان يبلغ آنذاك 1,1 مليون طنا. ويقدر الارتفاع المتوسط السنوي لاستهلاك غاز البوتان 4,1%، ممثلا ارتفاع تلقائي لكلفة دعم غاز البوتان تحت تأثير الاستهلاك فقط، بل تبلغ أكثر من ذلك عندما يرتفع الاستهلاك والسعر الدولي معا.

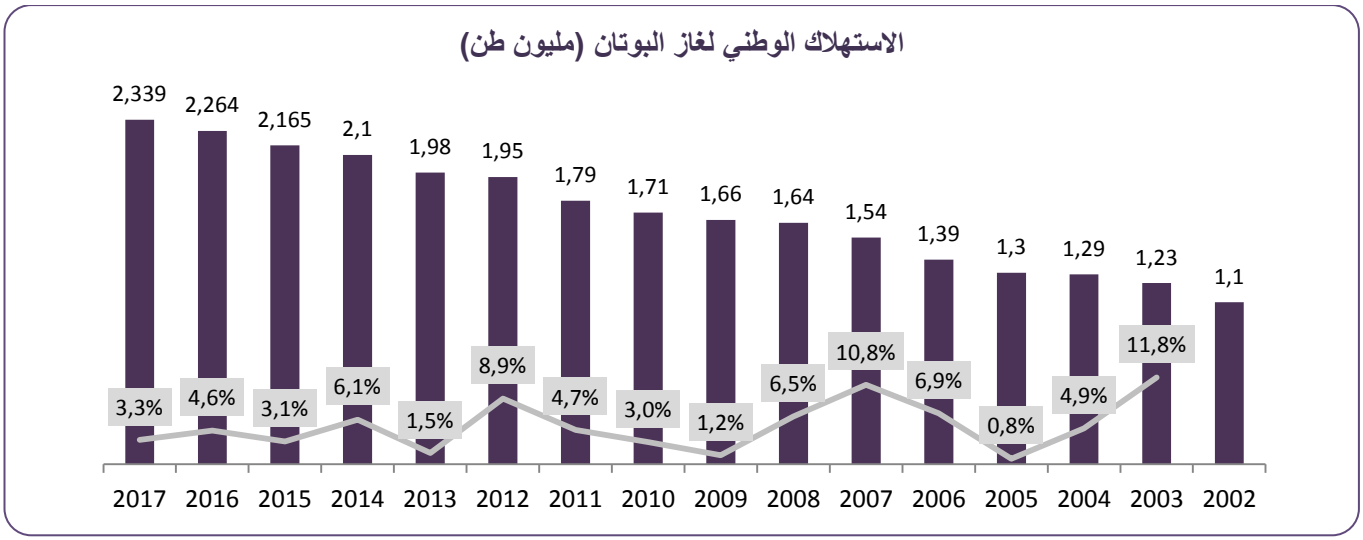

(المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة)

+ كلفة دعم غاز البوتان

سجلت نفقات دعم غاز البوتان 10,315 مليار درهما في سنة 2017 مقابل 7,138 مليار درهما في سنة 2016. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع السعر العالمي لغاز البوتان الذي انتقل من 358 دولار للطن إلى 467 دولار للطن بين سنتي 2016 و2017، ثم إلى ارتفاع الاستهلاك الوطني. وتشمل كلفة دعم غاز البوتان 9,983 مليار درهما برسم دعم الثمن و332 مليون درهما برسم نقل الغاز بالجملة من الموانئ نحو مراكز التعبئة، وذلك من أجل الحفاظ على ثمن أساسي موحد على المستوى الوطني.

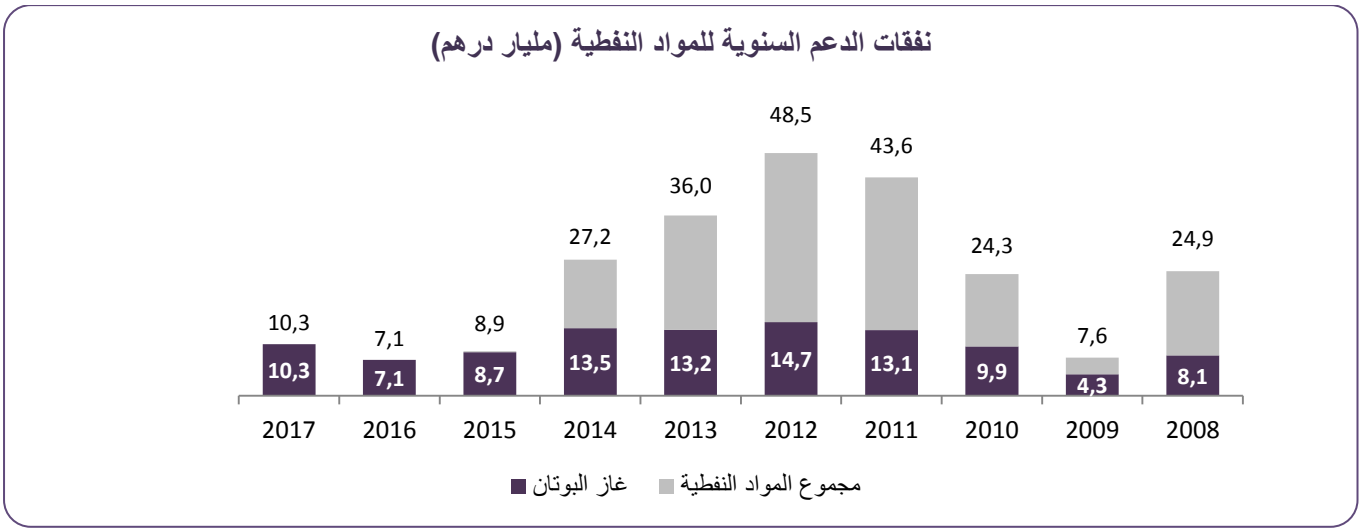

(المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة)

2.II. دعم مادة السكر

1.2.II. وضعية السوق العالمي للسكر

+ إنتاج العالمي للسكر

تفيد توقعات المنظمة الدولية للسكر أن الانتاج العالمي للسكر قد يصل إلى 185,21 مليون طن برسم الفترة الممتدة من أكتوبر 2017 إلى شتنبر 2018. وعلما أن الطلب قد يبلغ 174,7 مليون طنا، فسيتكون فائض من الإنتاج يقدر بـ 10,51 مليون طن.

ولقد تحقق هذا الفائض بعد سنتين من العجز تحديدا برسم 2016 و2017، وبعد مضي خمس سنوات متتالية من الفائض قبل ذلك. ونذكر أن ذلك الفائض قد ناهز 1,1 مليون طن و6,2 مليون طن و10,3 مليون طن و3,1 مليون طن و2,6 مليون طن على التوالي برسم المواسم الممتدة من 2011 إلى 2015.

يعزز ارتفاع إنتاج السكر سنة 2018 تراكم المخزونات العالمية لصالح البلدان المستوردة، ولكنه لا يطمئن منتجي ومصنعي السكر وذلك لاحتمال انخفاض أكبر في أسعار السكر في السوق العالمية.

ويرجع الإنتاج القياسي لموسم 2018/2017 أساسا إلى ارتفاع الإنتاج في الهند وتايلاند، حيث بلغ إنتاجهما على التوالي حوالي 32 مليون طن و14 مليون طن، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الاتحاد الأوروبي بـ 19 مليون طنًا وذلك إثر نهاية نظام الحصص الذي خلف اتساع المساحات المزروعة بالسكر بنسبة 25% في فرنسا وألمانيا واللذان يمثلان المنتجان الرئيسيان للسكر في أوروبا.

بالنسبة لموسم 2019/2018، يتوقع محللو سوق السكر إنتاجًا أكبر يتعدى الطلب مجددا كما يتوقعون استمرار انخفاض أسعار السكر، وخاصة مع نهاية حصص السكر في الاتحاد الأوروبي.

+ سعر السكر الخام في السوق الدولية

سجل متوسط سعر السكر الخام انخفاضا مستمرا برسم السنوات الأخيرة حيث انتقل من ذروة 661 دولار للطن سنة 2011 إلى 379 دولار للطن سنة 2017 و287 دولار للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2018. ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع مستوى المخزون العالمي للسكر.

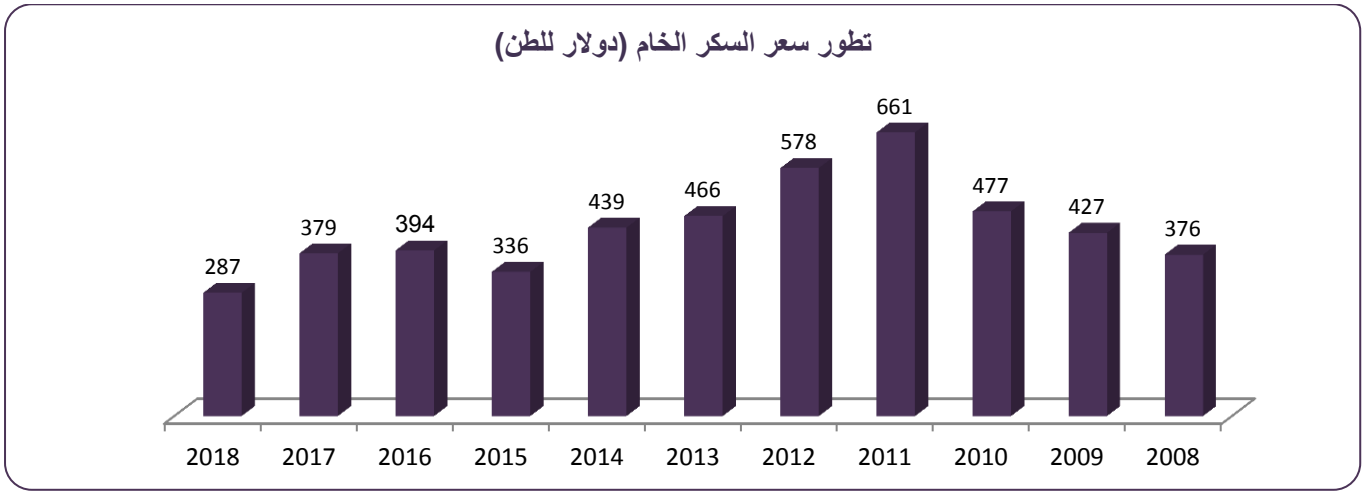

* إلى متم شتنبر (المصدر: *Bloomberg*)

عرف سعر السكر الخام تقلبات عميقة خلال الفترة يناير- شتنبر 2018 حيث تراوح بين 237 و362 دولار للطن أي بمعدل 287 دولار للطن مقابل 389 دولار للطن برسم نفس الفترة من السنة الماضية.

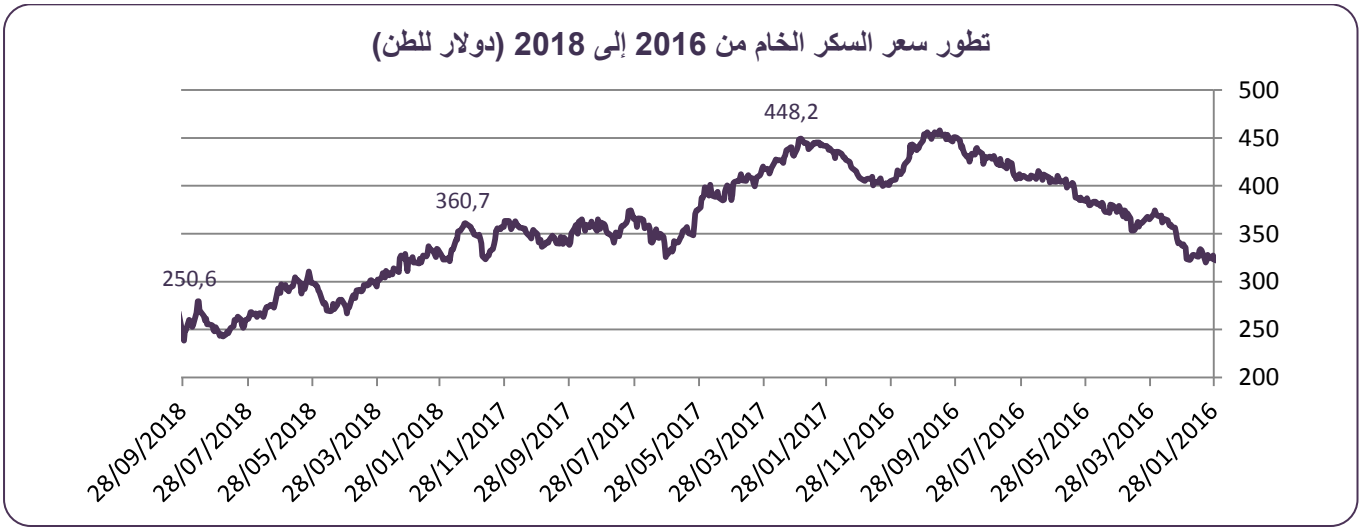

(المصدر: *Bloomberg*)

2.2.II. وضعية السلسلة الوطنية للسكر

+ استهلاك الوطني لمادة السكر

تقدر الكميات المستهلكة من السكر المكرر على المستوى الوطني خلال سنة 2017 بما يناهز 1217 ألف طن، مسجلا ارتفاعا بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2016.

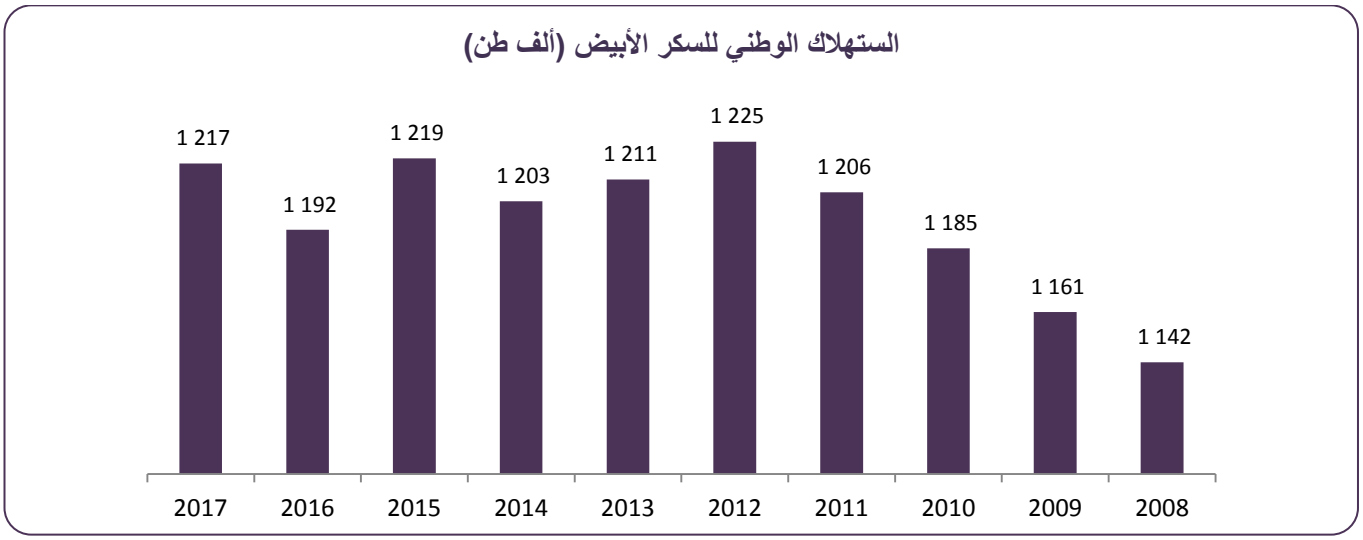

(المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة)

يصنف الاستهلاك الوطني من السكر المكرر حسب نوعيته كما يلي : 56% من السكر المحبب 30% من السكر القالب و14% من السكر المقرط.

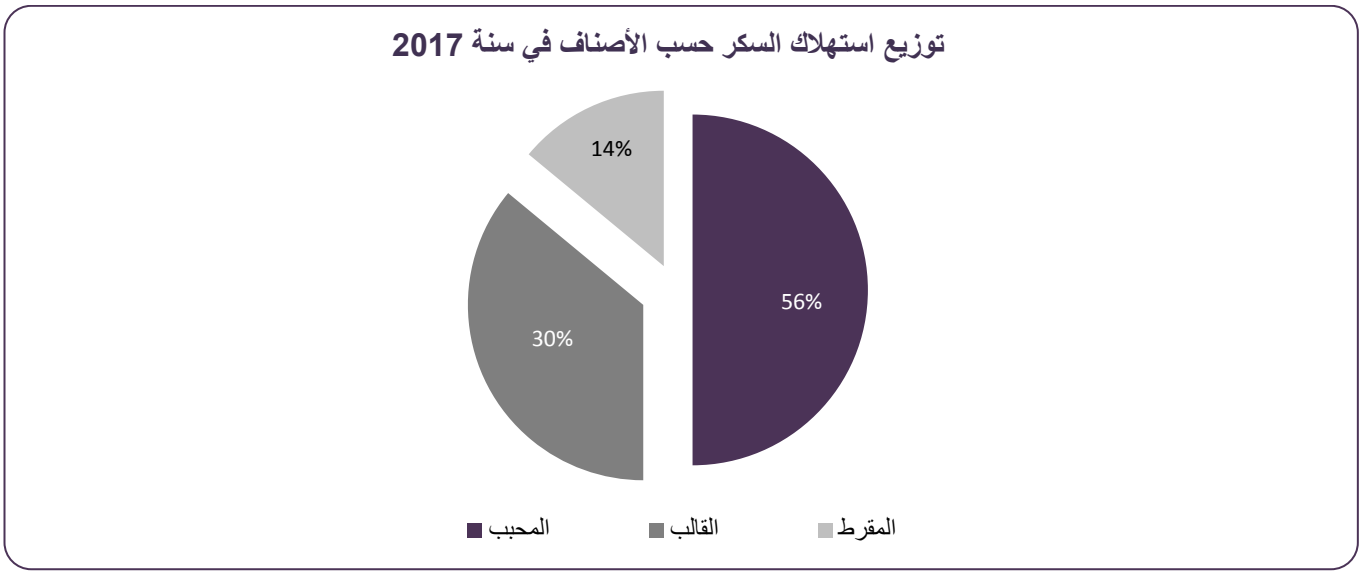

(المصدر: *Bloomberg*)

+ الإنتاج الوطني للسكر المكرر والواردات من السكر الخام

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، لاسيما عن طريق رفع سعر الشمندر وقصب السكر، وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر المندرج في إطار عقدة البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020، تحسن الإنتاج المحلي من السكر المكرر حيث انتقل من 250 ألف طن في سنة 2012 إلى 607 ألف طن في سنة 2016 (مستوى قياسي) ويقدر بـ 550 ألف طن بالنسبة لسنة 2018.

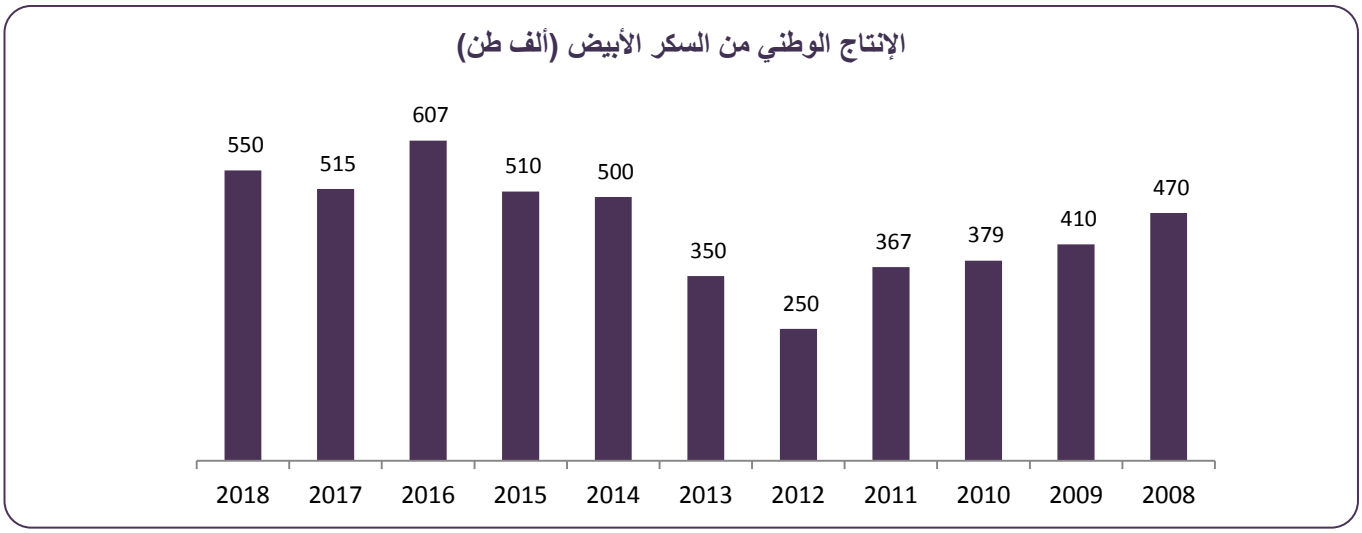

وهكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% في سنة 2012 إلى 49% في سنة 2016 ثم إلى 47% في سنة 2018.

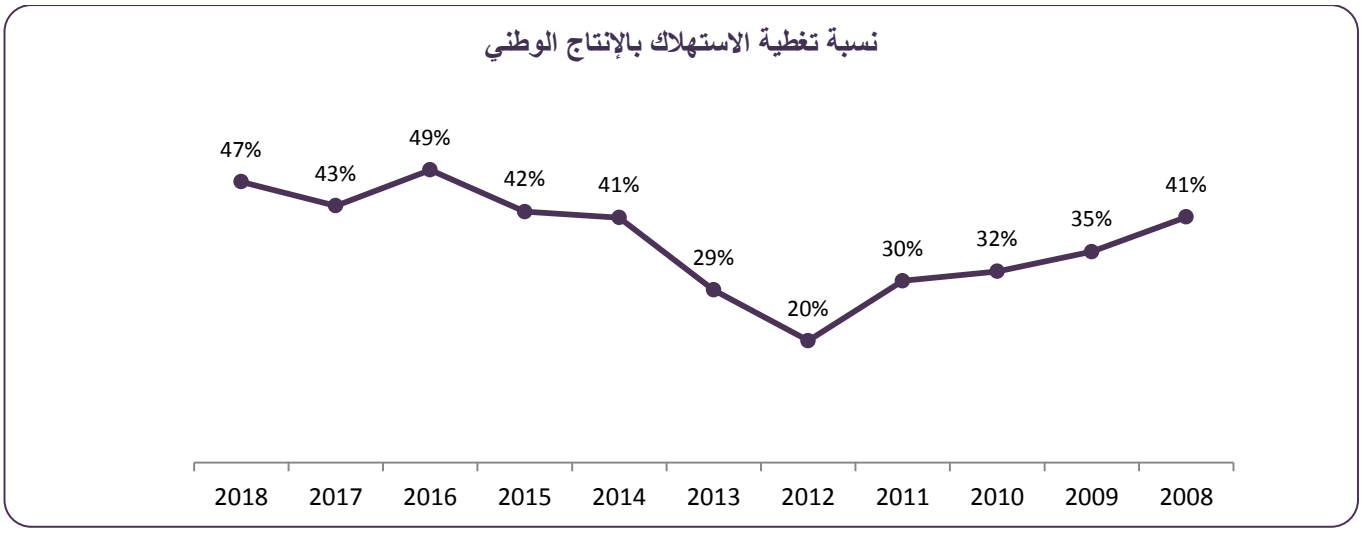

(المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات)

يساهم استيراد السكر الخام في تلبية احتياجات الاستهلاك الداخلي من السكر المكرر. وقد انخفضت الكميات المستوردة من السكر حيث انتقلت من 1040 ألف طن سنة 2012 إلى 809 ألف طن سنة 2017.

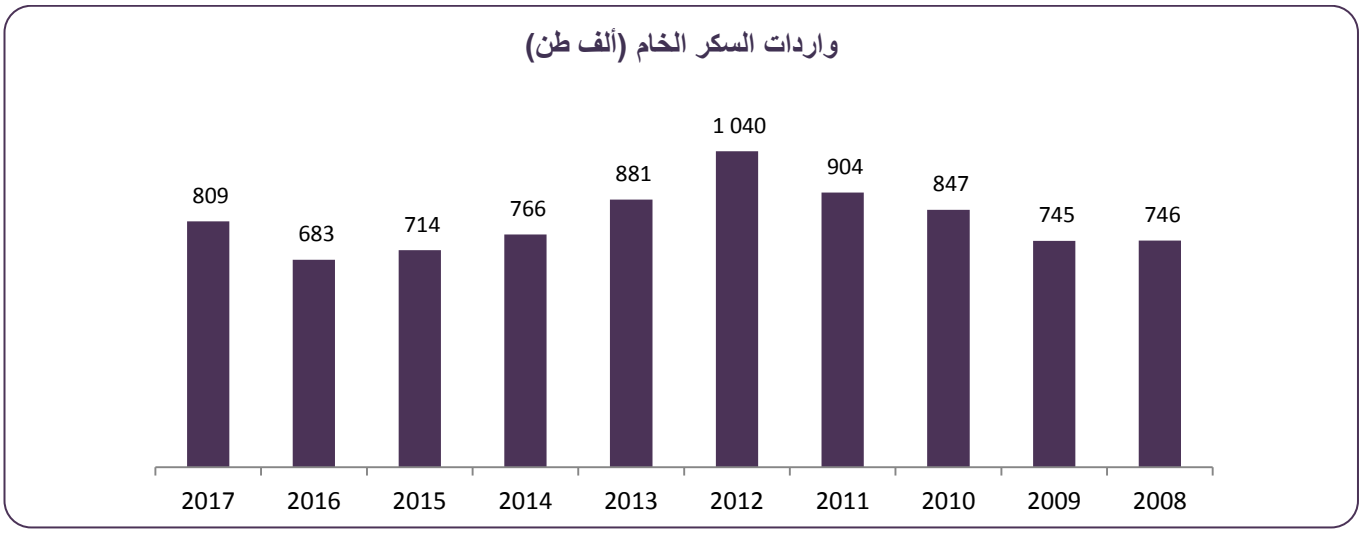

منذ سنة 2012، ونظرا لتحسن الإنتاج الوطني للنباتات السكرية، تراجعت النسبة التي تشكلها الواردات في تغطية الحاجيات الوطنية من 80% إلى أقل من 60% خلال الأربع سنوات الأخيرة. ولقد سجلت نسبة تغطية حاجيات السكر بالواردات 51% سنة 2016 و57% سنة 2017.

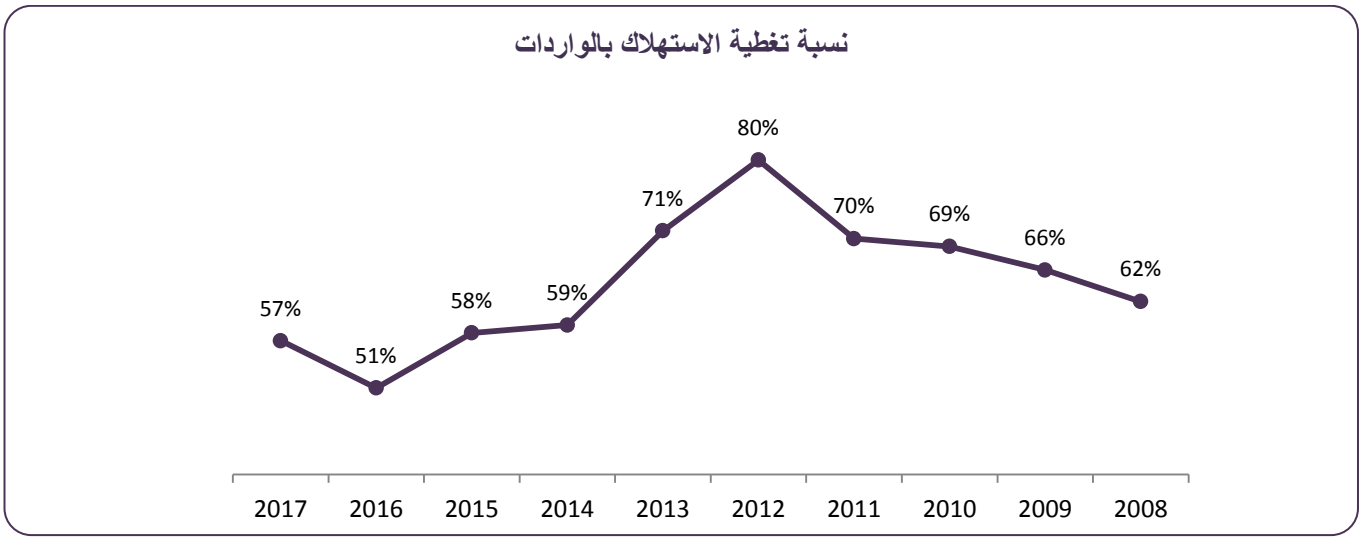

3.2.II. نفقات دعم السكر

بلغ الغلاف المالي الاجمالي لدعم مادة السكر برسم سنة 2017 ما يناهز 3,68 مليار درهما منها 3,45 مليار درهما برسم الدعم عند استهلاك السكر المكرر و229 مليون درهم برسم الدعم الإضافي عند استيراد السكر الخام.

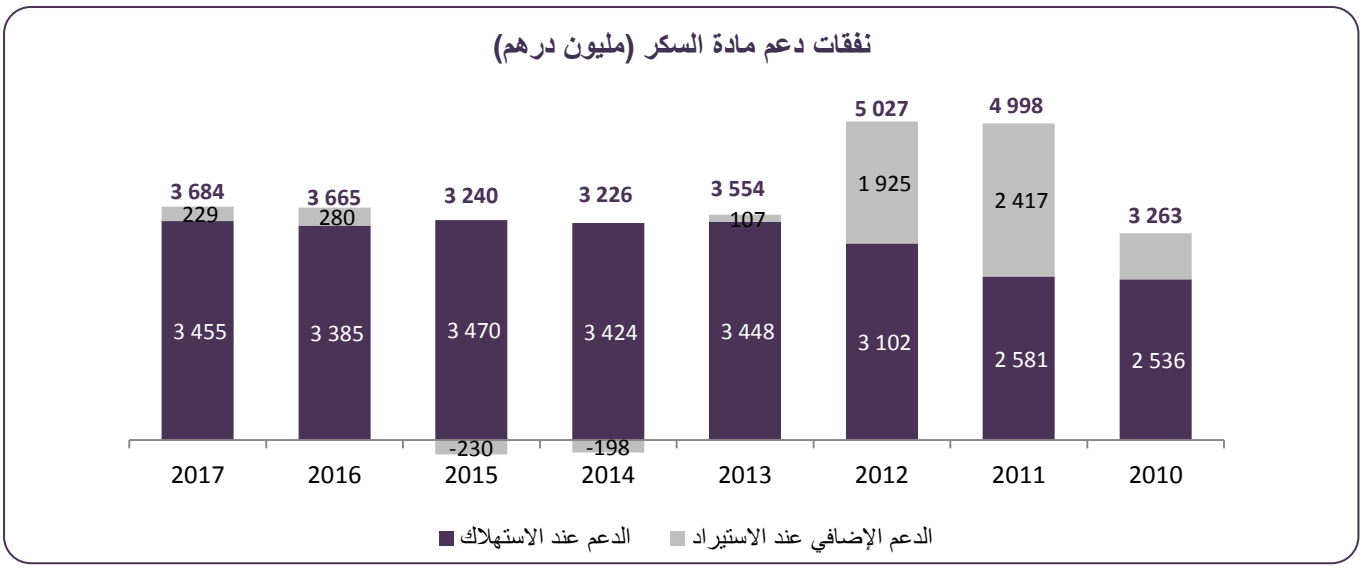

(المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة)

3.II. دعم القمح اللين ودقيق القمح اللين

1.3.II. وضعية السوق العالمي للحبوب

+ الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

يقدر الإنتاج العالمي من الحبوب برسم سنة 2018، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – تقرير شتنبر 2018–، بما يناهز 2587 مليون طن أي بانخفاض 2,4% مقارنة مع الموسم الماضي. يشمل هذا الانتاج 721,8 مليون طن من القمح أي بانخفاض 4,61% مقارنة مع الموسم الماضي.

ولقد اتسم إنتاج الحبوب لهذه السنة بانخفاض كبير في إنتاج الذرة والقمح بينما ارتفع إنتاج الأرز. وأخذا بعين الاعتبار مستوى المخزون الذي تم ترحيله من الموسم السابق المقدر بـ 807,9 مليون طن، فإن الكميات المتوفرة من الحبوب على المستوى العالمي تقدر بـ 394,5 3 مليون طن. بالنسبة للقمح، تقدر الكميات المتوفرة بـ 995,5 مليون طن فيها 273,6 مليون طن تم ترحيلها من الموسم السابق.

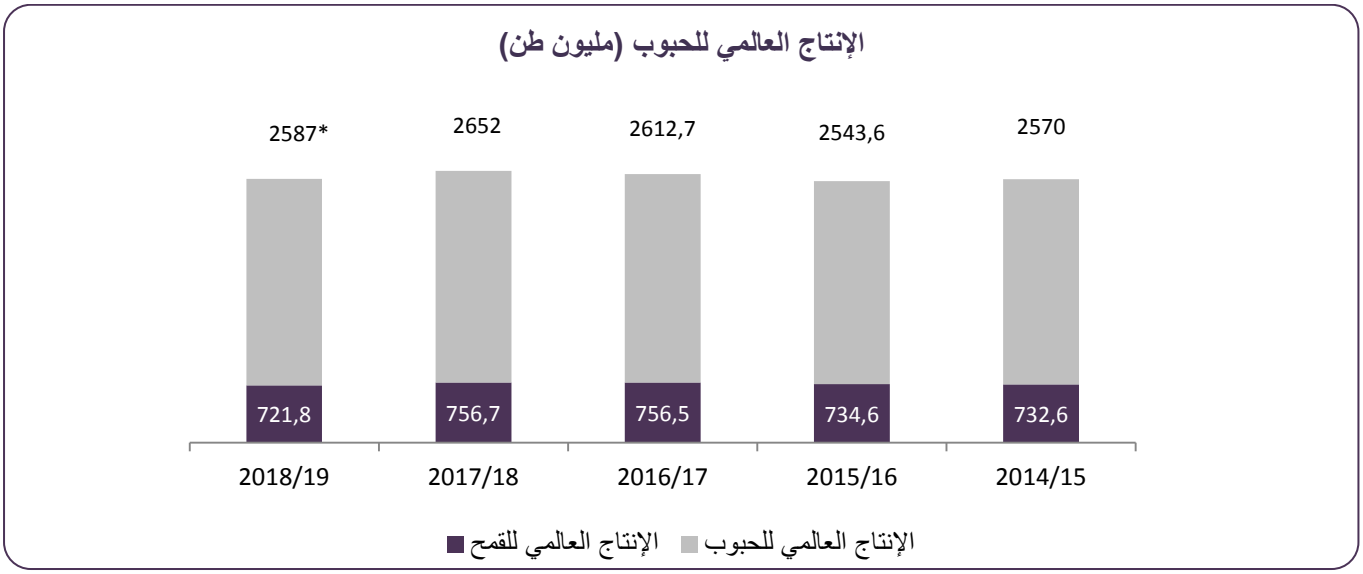

*توقعات (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير شتنبر *2018*)

يقدر الاستهلاك العالمي للحبوب للموسم 2019/2018 بحوالي 648,5 2 مليون طن من أصل 394,52 3 مليون طن متوفرة في الأسواق العالمية. وبما أن توقعات الاستهلاك برسم سنة 2018 ستفوق الإنتاج السنوي، فستعرف مخزونات الحبوب انخفاضا بعد 5 سنوات من التراكم.

بالنسبة للقمح، يقدر الاستهلاك العالمي للموسم 2019/2018 بنحو 740,9 مليون طن من أصل 995,5 مليون طن متوفرة في الأسواق العالمية. بما أن توقعات الاستهلاك برسم سنة 2018 ستفوق الانتاج السنوي، فسيعرف مخزون القمح انخفاضا بعد 5 سنوات من التراكم.

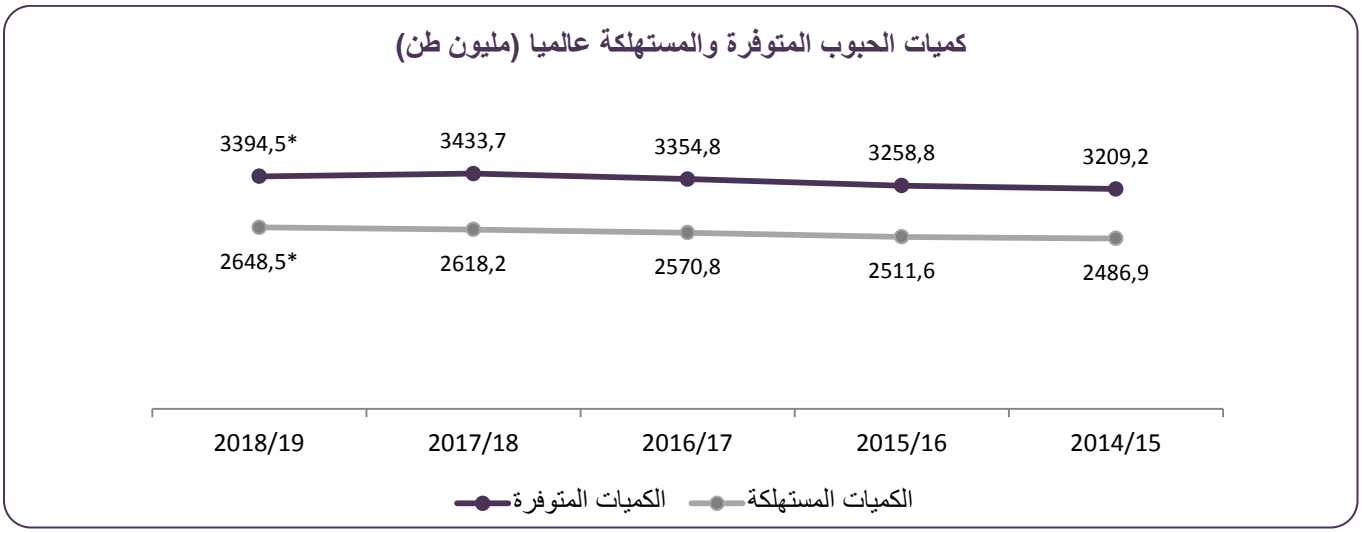

*توقعات (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير شتنبر *2018*)

بعد 5 سنوات من الارتفاع المستمر في المخزون بسبب فائض الإنتاج مقارنة بالطلب، سوف ينخفض المخزون العالمي من القمح والحبوب بشكل عام خلال الموسم 2018/19 من 807 مليون طن إلى توقعات 741,8 مليون طن.

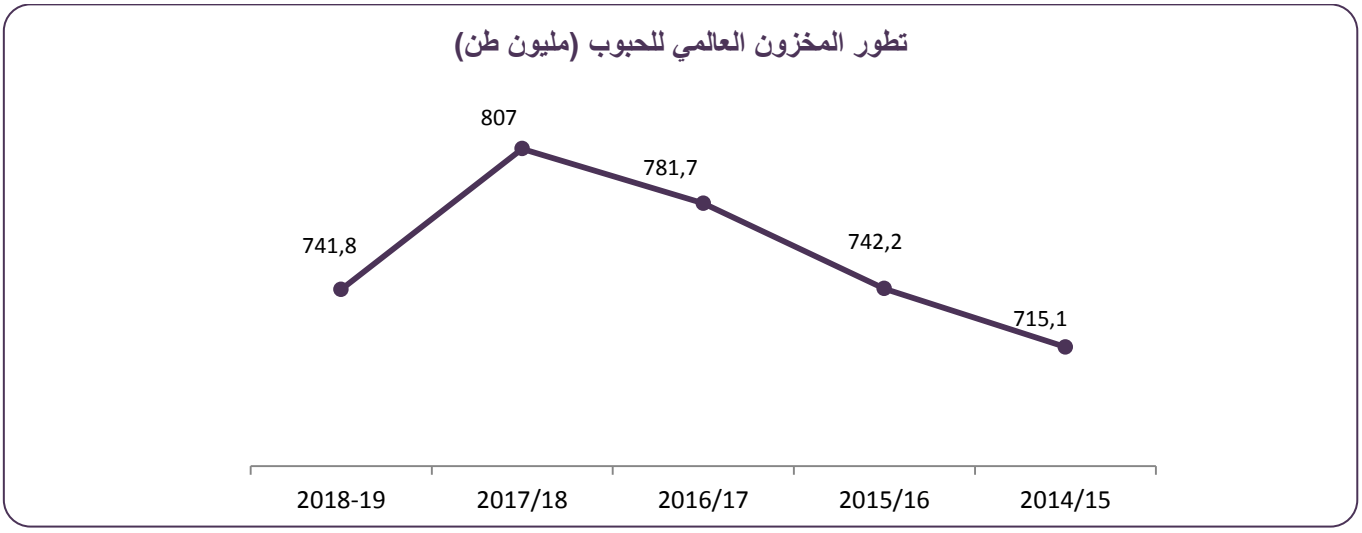

*توقعات (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير شتنبر *2018*)

+ تطور سعر القمح اللين في السوق الدولية

بلغ متوسط سعر القمح اللين من الأصل الفرنسي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2018 ما يناهز 180 دولار للطن مسجلا أعلى مستوى له في بداية شهر غشت حيث ناهز 226 دولار للطن.

وتجدر الإشارة أن هذه السنة هي الرابعة على التوالي التي يقل فيها متوسط سعر القمح اللين على 200 دولار للطن، حيث كان يبلغ أكثر من 300 دولار للطن خلال السنوات 2011 و2012 و2013. ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع الإنتاج والمخزون العالمي من الحبوب خلال السنوات الأخيرة.

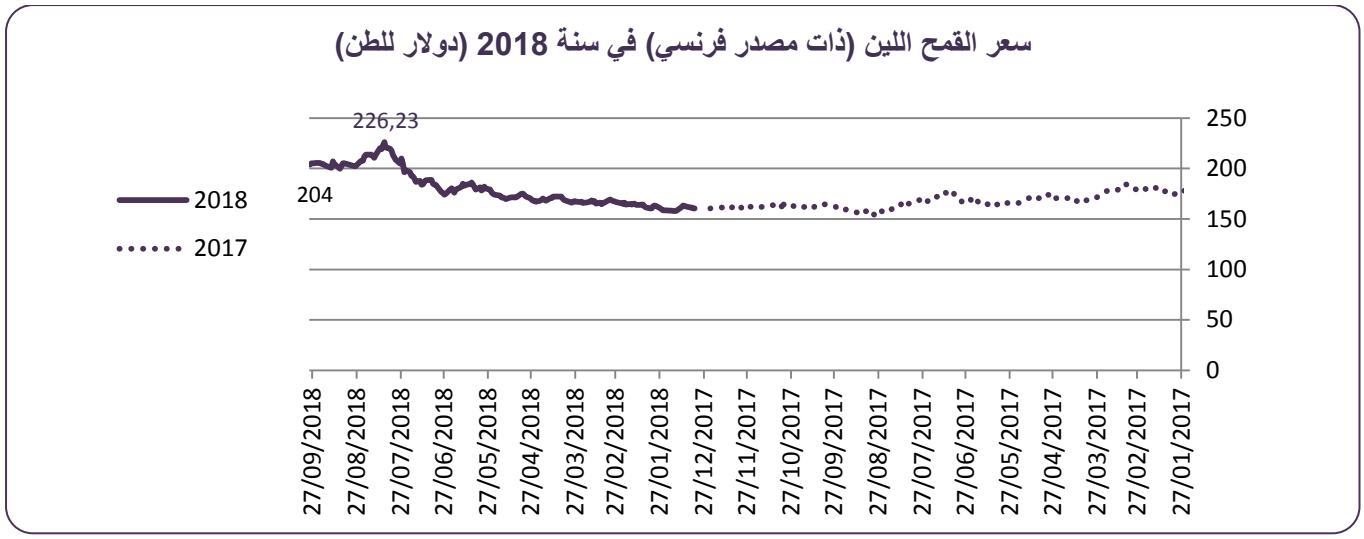

(المصدر: *Bloomberg*)

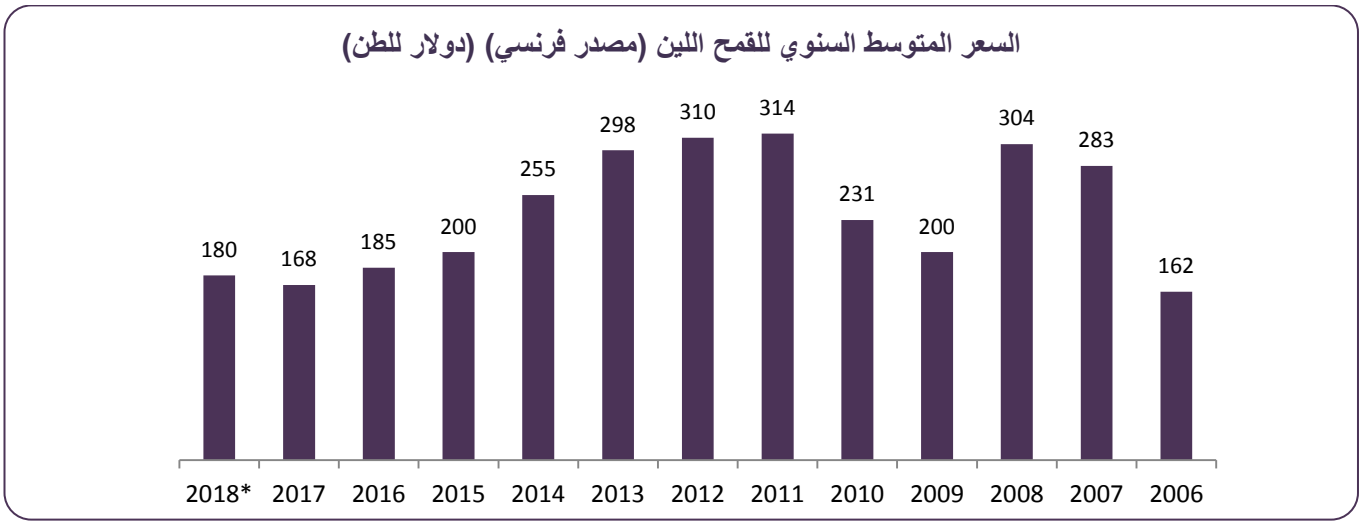

*فترة يناير-شتنبر (المصدر: *Bloomberg*)

2.3.II. وضعية السوق الوطني للحبوب

+ الإنتاج الوطني للحبوب خلال الموسم2018/2017

بلغ الإنتاج الوطني للحبوب الثلاثة الرئيسية برسم الموسم الفلاحي 2018/2017 ما يناهز 103 مليون قنطار. ويقدر الإنتاج المتوقع للقمح اللين بـ 49,1 مليون قنطار، متبوعا بالقمح الصلب بـ 24,2 مليون قنطار، ثم الشعير بـ 29,2 مليون قنطار. وعلى الرغم من انخفاض المساحة المزروعة بنسبة 16% مقارنة بالموسم الماضي بسبب الظروف المناخية القاسية في بداية الموسم ،أدى هطول الأمطار بانتظام خلال الموسم وكذلك الجهود التقنية والتكنولوجية التي عززها مخطط المغرب الأخضر إلى تحقيق معدل مردودية قياسي من المحصول بلغ 22,9 قنطار / هكتار، أي بارتفاع قدره 27% مقارنة بالموسم الماضي.

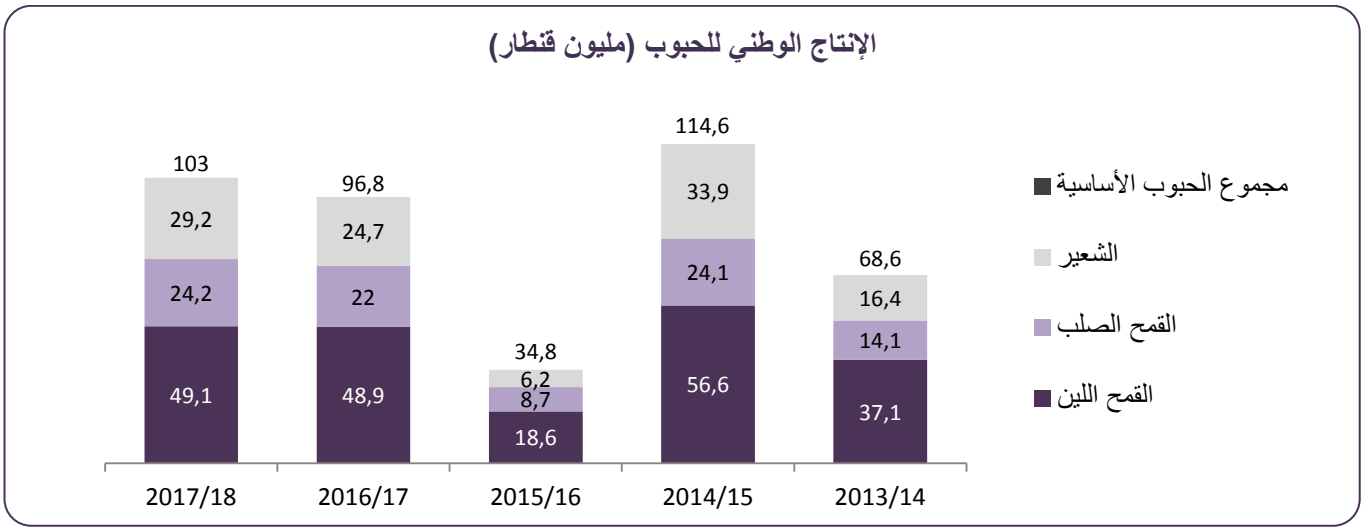

(المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات)

+ تطور الانتاج الوطني والكميات المجمعة من القمح اللين

لضمان تسويق الإنتاج الوطني من القمح اللين في أحسن الظروف، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير برسم سنة 2018 من أجل تحفيز ودعم المنتوج المحلي من القمح اللين :

- الإعلان عن 280 درهم للقنطار كثمن مرجعي لتسويق المحصول الوطني من القمح اللين ذو جودة مرجعية. ويضم هذا السعر جميع التكاليف بما فيها تكاليف النقل والمصاريف الأخرى كالمناولات وكلفة إيصال القمح اللين إلى المطاحن والهوامش ؛
- إعطاء الانطلاقة المبكرة (منتصف ماي) لفترة تسويق القمح اللين المستفيد من الدعم وتمديدها إلى منتصف أكتوبر ؛
- مواصلة العمل بمنحة الخزن المحددة في درهمين (2,00) للقنطار عن كل 15 يوما على مجموع كميات القمح اللين التي تم اقتناؤها والمصرح بها من طرف مؤسسات التخزين خلال فترة التجميع ؛
- تحمل الدولة لدعم جزافي قدره 10 درهم للقنطار، يمنح لجميع المشتريات من القمح اللين المصرح باقتنائها من طرف المتدخلين خلال موسم التسويق المكثف ؛
- العمل بنظام طلب العروض من طرف المكتب الوطني للحبوب والقطاني لتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين لإنتاج الدقيق المدعم. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الانتاج المحلي للقمح اللين و الثمن المستهدف عند المطحنة المحدد في 258,8 درهم للقنطار ؛
- إقرار رسوم جمركية على واردات القمح اللين بنسبة 135% من أجل التحكم في الواردات خلال فترة التسويق المكثف للمنتوج الوطني، وذلك لتشجيع تصريف المحصول الوطني.

بالنسبة لسنة 2017، بلغت الكميات المجمعة من القمح اللين 17,9 مليون قنطار أي ما يعادل نسبة تسويق 37%. ويعد هذا التجميع هو الأهم من حيث الكمية منذ سنة 2013 وهو أيضا الأهم من حيث نسبة التسويق منذ سنة 2014. وتجدر الإشارة أن 80% من هذه الكميات تم تجميعها خلال الفترة الممتدة من 15 ماي إلى 15 أكتوبر 2017.

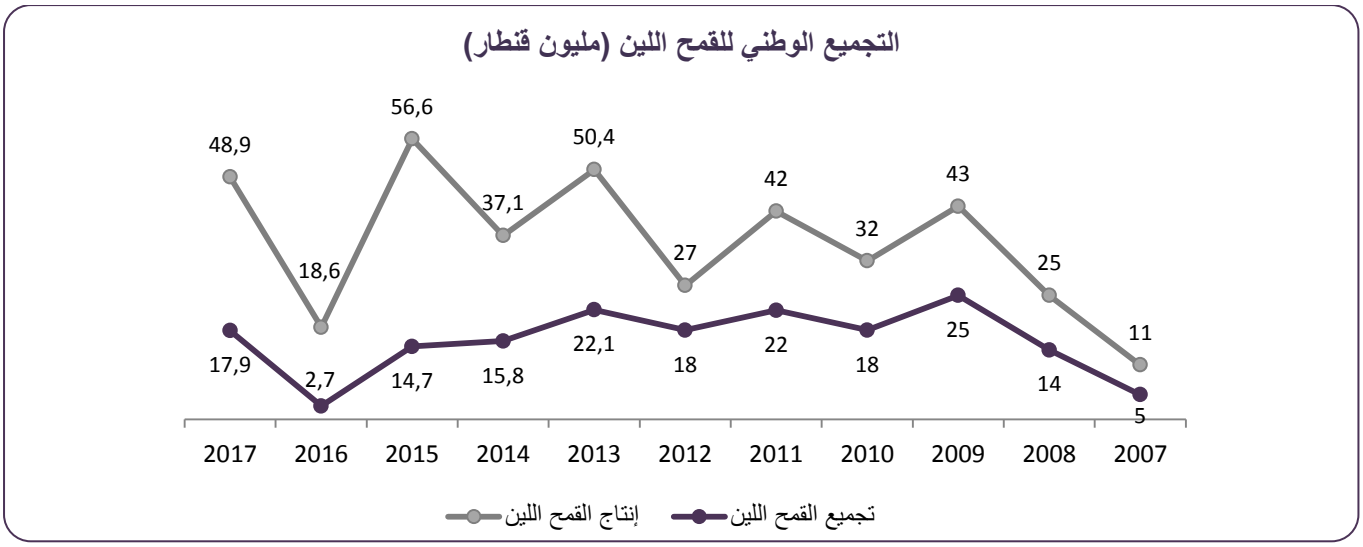

(المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني)

+ تطور واردات الحبوب

خلال موسم 2018/2017، تم استيراد ما يناهز 64,2 مليون قنطار من الحبوب أي بانخفاض 15% مقارنة مع الموسم السابق.

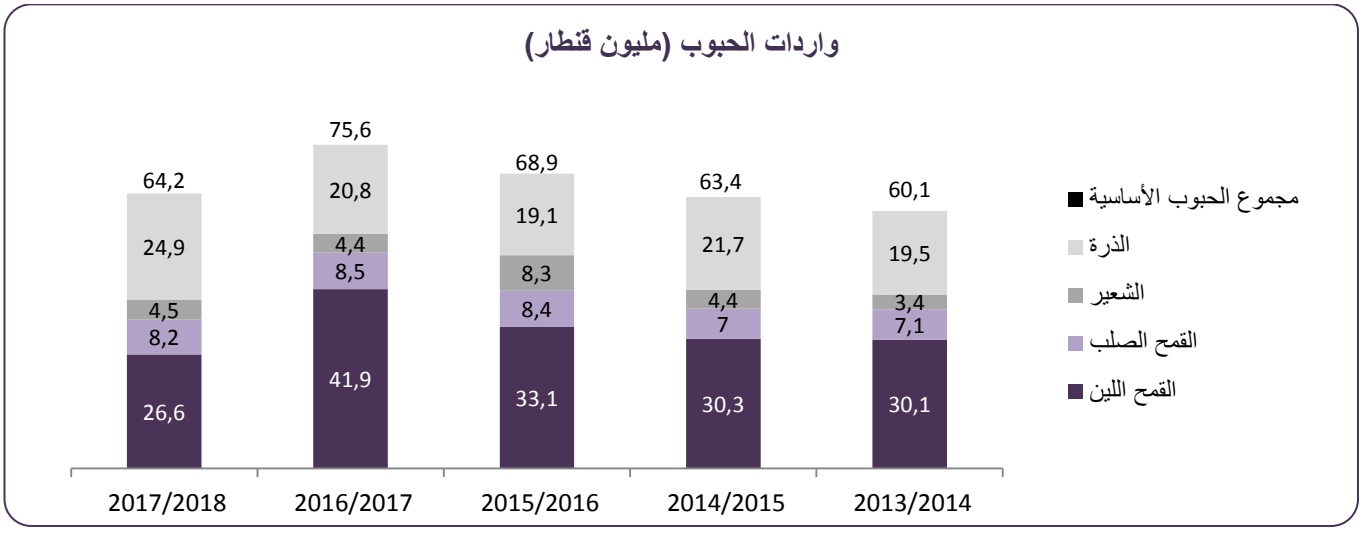

(المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني)

سجلت واردات القمح اللين، التي تمثل حوالي 42% من واردات الحبوب، ما يناهز 26,6 مليون قنطار في سنة 2018 أي بانخفاض بـ 15,3 مليون قنطار مقارنة مع الموسم السابق نظرا لتحسن الكميات المجمعة في هذه السنة.

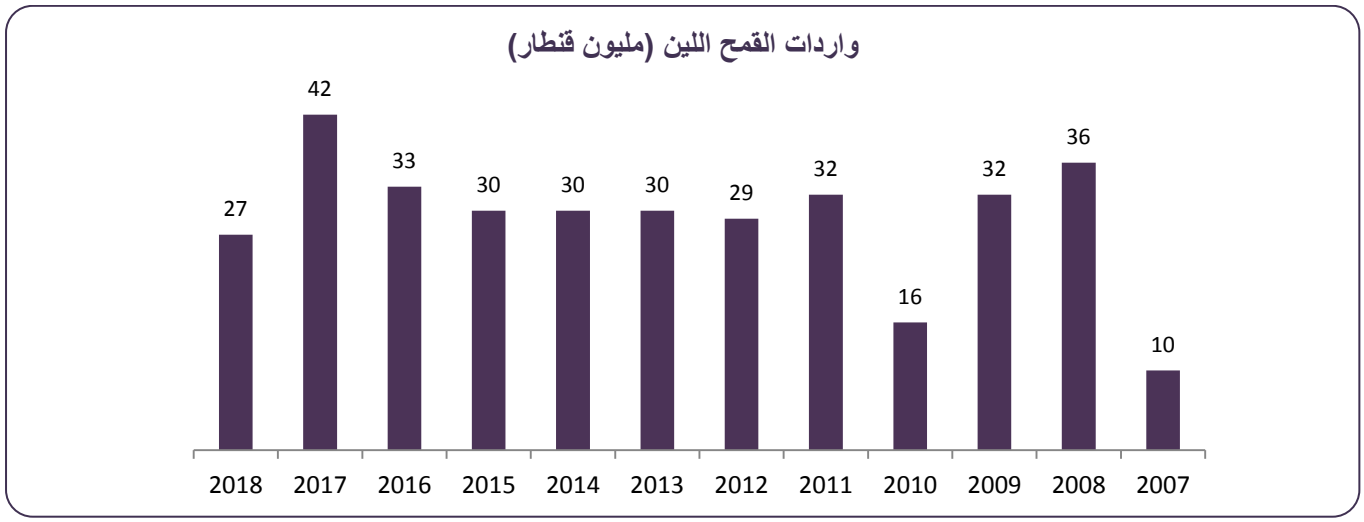

(المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني)

من أجل تحفيز ودعم المنتوج الوطني من القمح اللين، تقوم الدولة، حسب الفترات، بمراجعة مستويات الرسوم الجمركية كما يبينه المبيان التالي :.

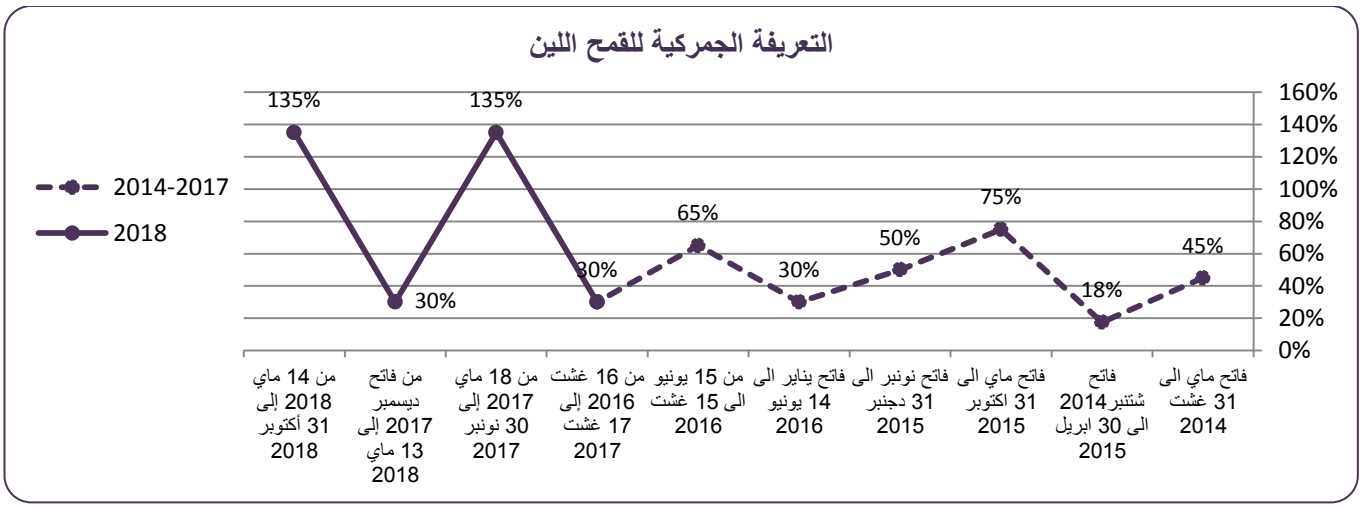

(المصدر: مراسيم وتقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني)

ولتجميع المنتوج الوطني من القمح اللين في أحسن الظروف ،تم رفع الرسوم الجمركية إلى 135% منذ تاريخ 14 ماي 2018.

+ الصناعات التحويلية للحبوب

عرف نشاط التخزين بالمغرب استثمارات مهمة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغت سعة تخزين الحبوب والقطاني المتوفرة لدى الفاعلين المصرح بها لدى المكتب 66 مليون قنطارا (دون احتساب سعة المخازن المينائية)، منها ما يقارب ثلاثة أرباع عند هيآت التخزين، وما يقارب 10 مليون قنطارا عند المطاحن الصناعية وحوالي7 مليون قنطارا عند مصانع الأعلاف المركبة.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمطاحن الصناعية 161 وحدة نشيطة، موزعة ما بين 137 مطحنة للقمح اللين و15 مطحنة للقمح الصلب و9 مطاحن للشعير. وتبلغ طاقة السحق السنوية للمطاحن النشيطة حوالي 104 مليون قنطارا تمثل منها السعة المخصصة لسحق القمح اللين 87%، والقمح الصلب 11%، فيما تمثل سعة سحق الشعير والذرة 2%. وتمثل المطاحن التي تقوم بسحق اكثر من نوع واحد من الحبوب حوالي 27 %.

وقد بلغ حجم الكميات المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية خلال موسم التسويق 2018/2017 حوالي 55 مليون قنطارا، يمثل منها القمح اللين 83%. وتجدر الإشارة إلى أن استعمال الطاقة الإجمالية للمطاحن الصناعية للقمح اللين لا يتجاوز 53%.

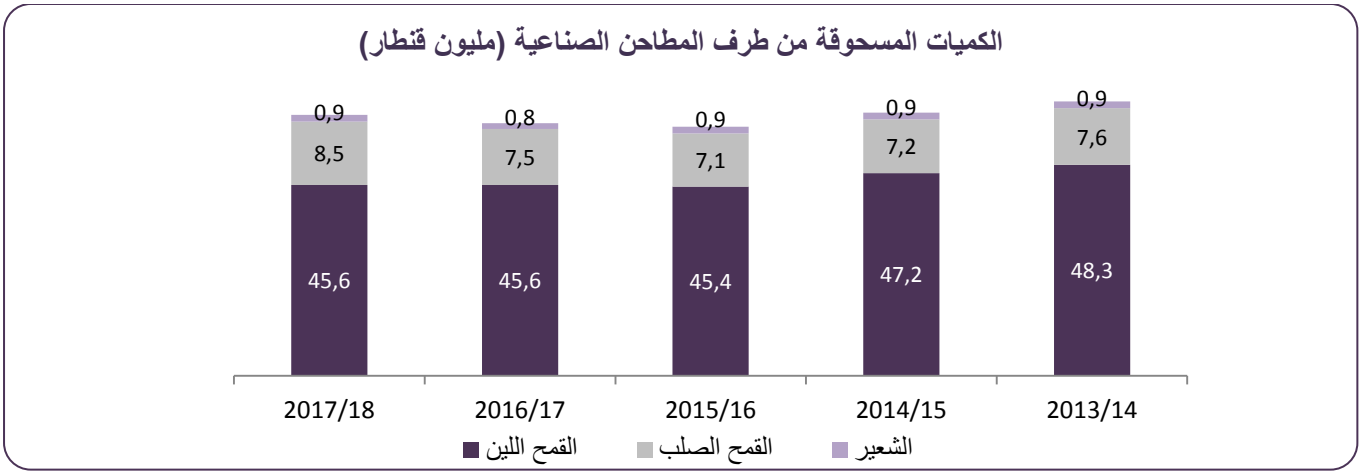

(المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني)

3.3.II. نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين والقمح اللين

بما أن حصيص الدقيق الوطني للقمح للين ظل ثابتا في 6,5 مليون قنطار برسم سنة 2017، ظل بند التكلفة المتعلق بدعم الدقيق المدعم ثابتا فيما يناهز 1025 مليون درهم. وقد عرف السعر العالمي للقمح اللين مستوى منخفض نسبيا، كان من شأنه عدم اللجوء إلى الدعم عند الاستيراد. ومنه، يرجع ارتفاع النفقات الإجمالية لدعم الدقيق من 1083 مليون درهم في سنة 2016 إلى 1465 مليون درهم في سنة 2017، إلى ارتفاع كلفة طلبات العروض لسنة 2017 وإعادة العمل بالمنحة الجزافية عند تجميع القمح اللين.

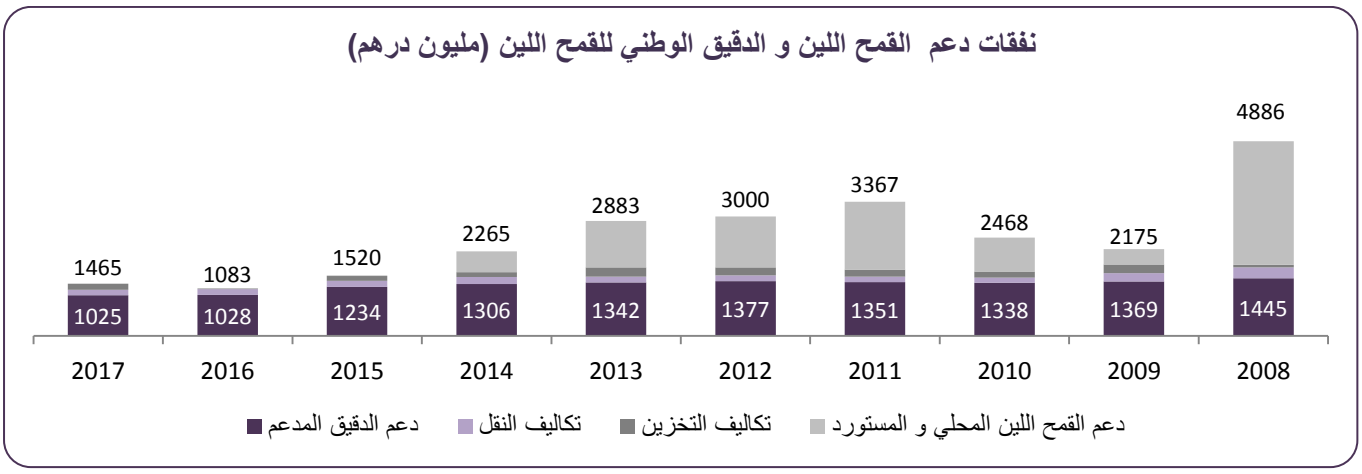

(المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني)

الفصل الثالث: الوضع الحالي للمقاصة في سنة 2018 والاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019

III.1. الوضع الحالي في سنة 2018

III .1.1. الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2018

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2018 اعتمادات تبلغ 13,019 مليار درهم من أجل دعم غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

III .2.1. تكلفة المقاصة إلى متم شهر يوليو 2018

إلى متم شهر يوليو 2018، بلغ سعر النفط الخام 71,4 دولار للبرميل وسعر غاز البوتان 515,4 دولار للطن. أما بخصوص سعر صرف الدولار، فقد سجل 9,32 درهم للدولار خلال هذه الفترة.

على أساس هذه المعطيات، وعلى كميات المواد المدعمة المعروضة للاستهلاك، بلغت كلفة دعم غاز البوتان والسكر ودقيق القمح اللين 9,790 مليار درهم بالنسبة للفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2018، منها 6,865 مليار درهم برسم غاز البوتان.

III.2. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2019 اعتمادات تبلغ 17,670 مليار درهم من أجل دعم غاز البوطان والمواد الغذائية (السكر ودقيق القمح اللين).

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة
من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma